A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/46/330
23 August 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

SEP 5 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون
البند ١١٠ من جدول الاعمال المؤقت*

تخطيط البرامج

الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧

مذكرة من الامين العام

١ - اعتمدت الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة والاربعين ، الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ ومعها توصيات لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة المؤتمرات والاستنتاجات والتوصيات الإضافية الواردة في مرفق القرار ٤٥/٢٥٣ ، آخذة في الاعتبار آراء اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة .

٢ - وترد إحدى الاستنتاجات والتوصيات الإضافية للجمعية العامة التي يتضمنها مرفق القرار ٤٥/٢٥٣ تحت البرنامج ٢١ - الإدارة العامة والمالية العامة ، ونصها كما يلي : "تعاد صياغة سرد البرنامج ٢١ ، بحيث تؤخذ في الاعتبار جميع الولايات ذات الصلة التي اعتمدت لغاية الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، لتقديمها الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين" .

٣ - وامتثالا لذلك الطلب ، أعيدت صياغة سرد البرنامج ٢١ وهو مقدم الى الجمعية العامة في مرفق هذه المذكرة للنظر فيه .

---

* A/46/150 .

المرفق

الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧

البرنامج الرئيسي الرابع - التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

البرنامج ٢١ - الادارة العامة والمالية العامة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ألف - البرنامج		
١ - الاتجاه العام	٢١-١ - ٢١-٩	٣
٢ - الاستراتيجية العامة	٢١-١٠ - ٢١-١٣	٥
٣ - هيكل البرامج الفرعية وأولوياتها	٢١-١٣ - ٢١-١٤	٦
باء - البرامج الفرعية		
١ - رصد الاتجاهات والتطورات في ادارة القطاع العام	٢١-١٥ - ٢١-١٨	٧
٢ - الترتيبات والاساليب الهيكلية والتنظيمية الفعالة للإدارة والانتاجية العامتين	٢١-١٩ - ٢١-٢٤	٨
٣ - تدريب وتنمية الموارد البشرية لاغراض الادارة العامة	٢١-٢٥ - ٢١-٣٠	١٠
٤ - نظم الميزنة الفعالة وتعبئة الموارد من أجل التنمية	٢١-٣١ - ٢١-٣٨	١٢
٥ - تحسين الادارة المالية للقطاع العام	٢١-٣٩ - ٢١-٤٢	١٣

البرنامج ٢١ - الادارة العامة والمالية العامة

ألف - البرنامج

١ - الاتجاه العام

٢١-١ الولاية العامة لهذا البرنامج مستمدة من قرار الجمعية العامة د إ-٣/١٣ ، الفقرة ٥ ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/١٩٨٥ ، الفقرتان ٣ و ٤ ؛ ومقرري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٥/١٩٨٨ الفقرة (أ) ، و ١١٤/١٩٨٩ الفقرة (أ) .

٢١-٢ وبرنامج الامم المتحدة للادارة العامة والمالية العامة برنامج تنفيذي من الناحية الاساسية ؛ وهدفه الرئيسي هو الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للبلدان النامية في تعزيز نظمها الادارية والمالية من أجل التنمية وفقا لأولوياتها الإنمائية . وفي السنوات الاخيرة ، أدى عدد من العوامل الاقتصادية ، مثل تدني النمو الاقتصادي ، وارتفاع الديون الخارجية ، وعدم مواتاة البيئة الاقتصادية الدولية ، وزيادة العجز المالي الحكومي ، الى تقلص الموارد المتاحة للانفاق العام . وكثيرا ما انتقدت النظم الادارية على انها تؤدي الى استهلاك الموارد النادرة بطريقة غير مثمرة ، ولاسيما في المؤسسات العامة المنكوبة بالعجز المالي . واحيانا وجد أن العمليات الادارية تنقصها الكفاءة وانها تؤدي الى التبديد وكثيرا ما تضر بالتنمية الوطنية . ووجد أن التحسين المؤسسي اللازم للتنمية المستديمة تعوقه مسائل متأصلة مثل انخفاض الرواتب والعدد المفرط للموظفين في المحيط الاساسي للسياسة في القطاع العام . وكثيرا ما ذكر ضعف القدرات المؤسسية للحكومات في مجال صياغة وتنفيذ سياسات مناسبة للاقتصاد الكلي على انه سبب جذري للتدهور الاقتصادي في الكثير من البلدان النامية . وإلحاح الحاجة الى دراسة المسائل العويصة في مجال ادارة التنمية والى اتباع نهج وبرامج لتحسين الادارة في القطاع العام أمر شددت عليه حكومات البلدان وكذلك الوكالات الانمائية الدولية .

٢١-٣ وفي ظل هذه الظروف ، نشأت مطالب لإجراء تغييرات وتحسينات رئيسية فيما يتعلق بنظم الادارة العامة والمالية العامة . وشملت تلك التغييرات تقليص وترشيد الادارة العامة (من حيث الهيكل والموظفين معا) ، وتخفيض الموارد المخصصة للمنظمات العامة ، وتدريب الموارد البشرية وتنميتها بطريقة منهجية ، وتحسين الكفاءة ، والتوفير والانتاجية في ادارة التنمية وتحسين التقييم والمساءلة فيما يتعلق بأنشطة

القطاع العام . والمواضيع الغالبة التي تستند اليها تلك المطالب هي تحسين القدرات المؤسسية والادارية للمؤسسات الوطنية ودراسة دور القطاع العام وتكييف حجمه بحيث يستطيع ممارسة وظيفته بفعالية ، والقيام ، بالقدر الممكن ، بتطبيق أساليب انضباطية أكثر فعالية في تنفيذ ومراقبة أنشطة القطاع العام .

٣١-٤ وقد استجابت البلدان النامية لهذه المطالب باعتماد نهج وبرامج شتى قام باستعراضها اجتماع الخبراء التاسع المعني ببرنامج الامم المتحدة للادارة العامة والمالية العامة في آذار/مارس ١٩٨٩ . وقد ركزت مجموعة من تلك النهج والبرامج على استعراض القضايا والاولويات في القطاع العام والحاجة الى اجراء استعراض دوري لدور القطاع العام في التنمية الاقتصادية ؛ وشددت مجموعة أخرى على نهج وآليات تحليل السياسة وتقييمها في الحكومة .

٣١-٥ كما أعادت بلدان نامية كثيرة النظر في ترتيباتها الهيكلية والتنظيمية في إطار الحاجة الملحة الى تحسين نظم الادارة العامة وزيادة انتاجيتها . وقد أدت زيادة التشديد على وضوح العمليات الحكومية وعلى التطبيق الديمقراطي الى تشجيع الحكومات على اتباع أشكال شتى من اللامركزية والحكم الذاتي على المستوى المحلي وبرامج المشاركة . والى جانب التحسينات الهيكلية والتنظيمية ، بذلت بلدان نامية عديدة جهودا في سبيل زيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات ، ولا سيما نظم المعلومات القائمة على الحاسبات الالكترونية ، لتحسين انتاجية وأداء الادارة العامة . وهناك عناية واهتمام زائدان بنظم المعلومات المحوسبة ، نظرا لتعرض حكومات كثيرة لمشاكل متصلة بالاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات .

٣١-٦ كما اعترفت الوكالات الانمائية الدولية بالحاجة الى تعزيز القدرات المؤسسية والادارية لحكومات البلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج انمائية مناسبة . وأنشأ برنامج الامم المتحدة الإنمائي برنامج التنمية الادارية الذي يقوم في إطاره بمساعدة البلدان النامية على تحقيق تحسينات مستديمة في القطاع العام عن طريق تعزيز طاقاتها وقدراتها الادارية . كما أنشأت عدة وكالات متخصصة تابعة للامم المتحدة برامج لتحسين الإدارة كل في مجال اختصاصها من طريق مشاريع المساعدة التقنية .

٢١-٧ وقد شرعت بلدان نامية كثيرة في بذل جهود ترمي الى اصلاح عملية الميزنة وتقوم بادخال سياسات وتدابير لزيادة تعبئة الموارد المالية المحلية . وتشمل تلك التدابير المواءمة بين التنمية والميزانية المتكررة وتقوية قدرات الميزانية ، وإصلاح السياسات والاجراءات الضريبية وتحسين ادارة شؤون الضرائب والجمارك والمكوس ، بما في ذلك تدريب الموظفين .

٢١-٨ وإلى جانب اصلاح الميزانية وتحسين تعبئة الموارد ، تدرك الحكومات الحاجة الى أن تطبق في الإدارة المعايير الاعلى والتقنيات المحسنة في توفير الخدمات العامة (مثل الصحة والتعليم والامداد بمدخلات التنمية) . وتتصل هذه التدابير باهتمام الحكومات برفع الانتاجية في الخدمة العامة وتحسين الكفاية في عملياتها والمساءلة عنها . ويشمل الاهتمام بالمساءلة أيضا أمورا من قبيل العمل بنظم جيدة الاعداد للمحاسبة ومراجعة الحسابات لضمان فعالية النفقات في تحقيق أهداف السياسة وفعالية التكاليف والمساءلة في مجال الادارة .

٢١-٩ وأخيرا ، سيكون مما له أهمية قصوى في فترة التسعينات الاهتمام على سبيل الأولوية بتحسين نظم الخدمة المدنية والتنمية المتكاملة للموارد البشرية لاداء مهام الإدارة العامة . وسيكون ذلك متمشيا مع صيحة النفير من أجل تقليص حجم الخدمة المدنية الشديدة الانتفاخ ، ورفع جداول رواتبها وتحسين عنصر الموارد البشرية في التنمية . ويمكن استشفاف هذه الأولوية في جملة أمور منها التشديد الوارد في تخطيط الدورة الرابعة للبرمجة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي وفي برنامجه للتنمية الإدارية ، وفي قرار الجمعية العامة ٤٠/٢١٣ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ على دور العاملين الوطنيين المؤهلين في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ، وفي قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١٣ المؤرخ في ٧ آذار/مارس ١٩٩٠ على تنمية الموارد البشرية من أجل التنمية .

٣ - الاستراتيجية العامة

٢١-١٠ تقوم شعبة الإدارة الإنمائية التابعة لإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بتنفيذ هذا البرنامج .

٢١-١١ وتحقيقا لأهداف البرنامج ، سيوضع إطار تنفيذي يشمل تحليلا للمسائل التي ينطوي عليها ذلك ، وصياغة مبادئ توجيهية محددة لتنفيذ برامج العمل وإعداد وحدات التدريب . وعلى وجه التخصيص ، ستجري الأمانة العامة بحوثا ودراسات تحليلية

ذات وجهة تنفيذية وستضطلع بانشطة للتعاون التقني تشمل عقد حلقات دراسية وحلقات عمل ، وبرامج تدريب ، ودراسات ارشادية وخدمات استشارية .

٢١-١٢ وسيستمر البرنامج في الاعتماد على برنامج الامم المتحدة الإنمائي كوكالة ممولة لتقديم الاموال الخارجة عن الميزانية . وسيستمر التعاون مع اللجان الإقليمية وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، وذلك أساسا في شكل تبادل للمعلومات ، والاشتراك في رعاية وتنفيذ المشاريع وتبادل المشاركة في الانشطة ذات الصلة . وفي إطار منظومة الامم المتحدة سيستمر التعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي . وبالإضافة الى ذلك ، ستناقش شؤون التنسيق رسميا في اجتماعات المشاورات المشتركة بين الوكالات واجتماعات الفريق العامل المشترك بين الوكالات التي ستُعقد قبل اجتماع الخبراء المعني ببرنامج الامم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة .

٣ - هيكل البرامج الفرعية وأولوياتها

٢١-١٣ في ضوء الاتجاه العام المبين أعلاه ، تكون البرامج الفرعية كما يلي :

البرنامج الفرعي ١ - رصد الاتجاهات والتطورات في ادارة القطاع العام

البرنامج الفرعي ٢ - الترتيبات والاساليب الهيكلية والتنظيمية الفعالة للإدارة والانتاجية العامتين

البرنامج الفرعي ٣ - تدريب وتنمية الموارد البشرية لاغراض الإدارة العامة

البرنامج الفرعي ٤ - نظم الميزنة الفعالة وتعبئة الموارد من أجل التنمية

البرنامج الفرعي ٥ - تحسين الإدارة المالية للقطاع العام

٢١-١٤ وقد أُعطيت للبرنامجين الفرعيين ١ و ٣ اولوية عالية .

باء - البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - رصد الاتجاهات والتطورات في ادارة القطاع العام

(أ) الاهداف

٢١-١٥ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤١ ، الفقرة ٣ ؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/١٩٨٥ ، الفقرة ٦ (أ) ، و ٩٢/١٩٨٧ الفقرة ٣ ، و ٧/١٩٨٨ ، الفقرتان ٣ و ٤ ؛ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٥/١٩٨٨ ، الفقرة (ب) .

٢١-١٦ ويشكل تعيين الأولويات القومية وتحديد الدور المناسب للقطاع العام وصياغة السياسات والبرامج الإنمائية الملائمة وتنفيذها على نحو فعال تحديا لأية حكومة . والأزمة الاقتصادية التي ألمّت مؤخرا بالبلدان النامية ، والتي أبرزتها شتى انواع برامج التكيف ، قد أظهرت وجود نواقص وثغرات في هذه المجالات ، وبالتحديد فيما يتعلق بدور الادارة العامة وما لها من أولوية ، وعدم كفاية القدرات على تحليل السياسات وتقييمها ، ووضع بدائل لها . كما أظهرت تلك الأزمة الحاجة في البلدان النامية الى تحديد دور القطاع العام في التشجيع على المبادرة والنشاط في الاقتصاد . وفي السياق الدولي ، يتزايد حاليا إدراك ما لسياسة وأداء الاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية من تأثير حاسم على البلدان النامية . ذلك أن مستقبل التنمية في عدد كبير من البلدان النامية لا يمكن عزله عن مستقبل الاقتصاد العالمي . وهناك حاجة ملحة في البلدان النامية الى تحديد دوري لدور وأولويات نظم الادارة العامة والى تقوية قدراتها على تحليل السياسات بصورة محسنة ، والتنفيذ الفعال للسياسات والبرامج الإنمائية ، وتكييف السياسات الوطنية في الوقت المناسب في سياق التغيرات والاتجاهات العالمية .

٢١-١٧ وعلى ذلك ، فإن الاهداف المحددة لهذا البرنامج الفرعي هي :

(أ) تعزيز قدرة البلدان النامية على تحديد دور وأولوية ادارة القطاع العام ، بما في ذلك المؤسسات العامة ، وتقوية قدراتها فيما يتعلق بنظم صياغة وتقييم السياسة في الحكومة ؛

(ب) استعراض وتحليل دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ؛

(ج) استعراض المسائل والأولويات والتغيرات والاتجاهات في الإدارة العامة ؛

(د) دراسة النهج والأدوات اللازمة لتحليل خيارات السياسة وتقييم آثار القرارات التي تتخذ في مجال السياسة .

(ب) مسار عمل الأمانة العامة

٢١-١٨ وفقا للأهداف المحددة المبينة أعلاه ، ستقوم الأمانة العامة بما يلي :

(أ) إجراء استعراض دوري للتطورات والاتجاهات في الإدارة العامة ، بما في ذلك دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية ؛

(ب) دراسة التغييرات والاتجاهات التي تستجد وطنيا واقليميا وعالميا في مجال الإدارة العامة والمالية العامة ، بما في ذلك التدابير المتخذة فيما يتصل ببرامج التكيف الهيكلي ؛

(ج) تسهيل تبادل المعلومات ونقل المنهجيات في مجال الإدارة العامة ، وإجراء دراسات عملية عن ترتيبات تحليل وصياغة السياسة في بلدان نامية مختارة ؛

(د) وضع منهجية مناسبة لتقييم أثر التدابير التي تتخذ في مجال السياسة .

البرنامج الفرعي ٣ - الترتيبات والأساليب الهيكلية والتنظيمية الفعالة للإدارة والانتاجية العامتين

(أ) الأهداف

٢١-١٩ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/١٩٨٥ ، الفقرة ٦ (ب) .

٢١-٢٠ ثبت أن الاصلاح الإداري يشكل ضرورة مستمرة في بلدان نامية عديدة . فوجود هياكل ادارية وترتيبات مؤسسية لا تتسم بالكفاية (وإن تكن أحيانا متضخمة مع

افراط في عدد الموظفين) أمر يشير الى ضرورة توجيه اهتمام دائم الى حجمها وأدائها . وفي كثير من الأحيان ، يوجد تداخل وازدواج بين وظائف المؤسسات الحكومية التي تتسم أيضا بالافتقار الى المرونة في هيكلها وعملياتها .

٢١-٣١ وقد كانت مشاركة المواطنين في الشؤون العامة على مستوى متواضع . والسمات المميزة للحكومة المحلية في البلدان النامية هي عدم وجود دور محدد المعالم للحكومة المحلية وتحديد واضح لمجال سلطتها ، فضلا عن النقص في الموارد المالية والدراية التقنية والمهنية . وقد يكون للتنظيم المركزي والإجراءات الحكومية الجامدة آثار ضارة على المواطنين أو السلطات المحلية وقد تعوق الوصول بسهولة الى المعلومات والخدمات التي يحق للمواطنين والوحدات المحلية الحصول عليها . ويتعين اجراء استطلاع أوفى للظروف الكفيلة بنجاح النظم اللامركزية .

٢١-٣٢ ولإدارة المعلومات أهمية حاسمة في تحقيق كفاية الإدارة العامة . وقد نشأت مشاكل في استخدام تكنولوجيات المعلومات وحدث نقص في الاستفادة من نظم المعلومات والاتمتة المكتبية من جانب المديرين في القطاع العام . ويمكن التخفيف من حدة هذه الحالة بوضع سياسة وطنية مناسبة متعلقة بالحاسبات الالكترونية ، وإنشاء مراكز تنسيق وآليات أخرى مختلفة ، بما في ذلك التدريب ، ولا سيما تدريب الإدارة العليا ، الأمر الذي يمكن أن يشجع على استخدام نظم ادارة المعلومات وتكنولوجياتها .

٢١-٣٣ ولذلك فالأهداف المحددة لهذا البرنامج الفرعي هي :

(أ) مساعدة البلدان النامية على إصلاح وإعادة تشكيل نظمها الادارية والتنظيمية بغية تحسين انتاجية وفعالية هذه النظم ؛

(ب) تسهيل ادارة التغير التنظيمي استجابة للعوامل الخارجية والداخلية في الادارة العامة ؛

(ج) تشجيع اللامركزية والحكم الذاتي المحلي ومشاركة المواطنين في الشؤون العامة ؛

(د) تطوير نظم للمعلومات الادارية وللاتمتة المكتبية في مجال الادارة العامة .

(ب) مسار عمل الأمانة العامة

٢١-٣٤ وفقا للأهداف المحددة المبينة أعلاه ، ستقوم الأمانة العامة بأنشطة للتعاون التقني ، بما في ذلك الخدمات الاستشارية والتدريب والمشاريع الميدانية ، وبإجراء دراسات للتدابير اللازمة لتحقيق تحسينات ادارية وتبسيطات اجرائية لتعزيز مؤسسات الحكومة المحلية في إطار الدساتير الوطنية القائمة في البلدان النامية وبدراسات في مجال الاتمتة المكتبية وتطوير وصيانة نظم المعلومات .

البرنامج الفرعي ٣ - تدريب وتنمية الموارد البشرية لأغراض الادارة العامة

(أ) الأهداف

٢١-٣٥ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قراري الجمعية العامة ٣٩/٢١٩ و ٤٠/٢١٣ ؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٦/٧٣ و ١٩٨٧/٨١ و ١٩٨٩/١٢٠ ؛ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٩/١١٤ ، الفقرة (ب) '٢' .

٢١-٣٦ وتهتم ادارة شؤون الموظفين الآن ليس فقط بتدبير الموظفين العموميين واختيارهم وإلحاقهم والاستفادة منهم وترفيعهم وتأديبهم ودفع التعويضات لهم ، وإنما تهتم أيضا بتدريب الموارد البشرية بوجه عام وتطورها الوظيفي وتعبئتها . وكثيرا ما كانت الاجراءات والممارسات المتصلة بهذه الجوانب المختلفة غير كافية كما أن سياسة شؤون الموظفين كثيرا ما كانت بدائية . وفي بعض البلدان ، قد تعاني الخدمة المدنية ، التي قد تفتقر إلى التصنيف السليم أيضا ومن الافتقار النسبي إلى المرونة الداخلية . وبالرغم من معدلات التعويض المنخفضة نسبيا ، فإن الحجم العام للخدمات المدنية قد يفرض عبئا باهظا على الوكالة الوطنية المركزية المعنية بشؤون الموظفين ، التي يتطلب نطاق مهامها اهتماما عاجلا في الكثير من البلدان النامية حيث أنها تؤثر على الضبط والاستعمال السليمين للخدمات المدنية . وبالمثل قد تتطلب معايير السلوك الاخلاقية التعزيز من أجل منع إساءة استعمال السلطات من جانب الموظفين المدنيين .

٢١-٣٧ وقد واجهت عددا ليس باليسير من البلدان النامية في الآونة الاخيرة مسائل حجم الموظفين في الخدمات المدنية . فتحديد الموظفين الزائدين عن الحاجة وتخفيض النفقات والأخذ باللامركزية في مهام شؤون الموظفين وتحويلها من الادارة المركزية لشؤون الموظفين إلى الادارات التنفيذية و/أو الوحدات المحلية مسألة معقدة ، ولاسيما في إطار التكيف الهيكلي للاقتصادات الوطنية .

٢١-٢٨ وإنشاء قاعدة احصائية سليمة للموظفين العاملين في الخدمة المدنية مسألة ذات اهمية حيوية لإيجاد تخطيط وتدريب فعالين للموارد البشرية في القطاع العام . ويمكن إنشاء نظم الكترونية للمعلومات في مجال شؤون الموظفين من أجل تحسين ادارة وتخطيط الموارد البشرية وكذلك تطوير التدريب والادارة .

٢١-٢٩ ولذلك فاهداف هذا البرنامج الفرعي هي كالتالي :

(أ) إعداد ونشر مبادئ توجيهية تتعلق بتحسين السياسة المتعلقة بالموظفين العموميين ، وترشيد نظم الخدمة المدنية ؛

(ب) مساعدة مؤسسات التدريب في البلدان النامية على تحديث المناهج الدراسية وتطويرها فيما يتعلق بتطوير الادارة ، وتحسين أساليب التدريب وتصميم دورات دراسية للإداريين الاقدم لتعزيز مهاراتهم في وضع السياسة .

(ب) مسار عمل الأمانة العامة

٢١-٣٠ وفقا للاهداف المبينة أعلاه ، ستقوم الأمانة العامة باتباع مسار العمل التالي :

(أ) إعداد منهجيات للقيام بفحص عام للخدمة المدنية وإنشاء قواعد بيانات لتخطيط وتنمية الموارد البشرية ؛

(ب) إعداد مبادئ توجيهية تقنية بشأن ما يلي : '١' التدريب على تطوير الادارة ؛ '٢' اخلاقيات الخدمة العامة ؛ '٣' تخطيط القوى العاملة لأغراض الخدمة العامة ؛ '٤' آليات لإعادة التدريب ؛ '٥' تدريب المدربين ؛

(ج) انشطة التعاون التقني ، بما في ذلك الخدمات الاستشارية ، والتدريب والمشاريع الميدانية .

البرنامج الفرعي ٤ - نظم الميزنة الفعالة وتعبئة الموارد من أجل التنمية

(أ) الاهداف

٢١-٣١ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٣/١٩٨٧ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٤/١٩٨٩ ، الفقرة (ب) '١' .

٢١-٣٢ في كثير من البلدان النامية ، أدى عدم توفر الموارد البشرية المدرّبة ، وضعف النظم والعمليات والاعتماد الشديد على الموارد الخارجية لتمويل التنمية وعدم التيقن من تلك الموارد وكثرة المطالب على الموارد الداخلية المحدودة الى التقليل من فعالية نظم الميزنة بوصفها الإطار الحكومي الرئيسي للتنمية . ويتزايد ادراك وجود حاجة إلى إجراء تحسينات في نظم الميزنة لكي تتمكن الحكومات من تخطيط الموارد وتخصيصها وتعبئتها لأغراض التنمية . وينبغي أن تستهدف تلك التحسينات إيجاد صلات أقوى بين الأهداف الانمائية السنوية والميزنة وتخطيط النقدية ونظم المراقبة . وكجزء لا يتجزأ من هذا المجهود يلزم توجيه مزيد من الاهتمام الى تقوية نظم ادارة الضرائب من أجل التقليل إلى أدنى حد من حالات التسرب التي تقع الآن في هذه النظم .

٢١-٣٣ وتوجد في الاقتصادات الوطنية جوانب متقلبة ناجمة عن عوامل اقتصادية داخلية وخارجية ، فضلا عن الكوارث الطبيعية . وينبغي أن تؤخذ تلك الجوانب في الاعتبار ، في جملة أمور ، في تخطيط الانفاق ، وينبغي تقوية العمليات لاستيعابها . ومن الضروري وضع آليات طوارئ ملائمة لمعالجة الحالات المتقلبة .

٢١-٣٤ والاهداف المحددة لهذا البرنامج الفرعي هي :

(أ) مساعدة البلدان النامية على تعزيز نظمها المتعلقة بالميزنية بوصفها أداة فعالة لمضاعفة تعبئة مواردها الداخلية في سبيل تحقيق هدف زيادة الاعتماد على الذات ؛

(ب) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الاصلاح في المواءمة بين الخطة والميزانية ، وإدماج الميزانيات المتكررة والانمائية ، وتعزيز طاقات الميزانية ووضع جدول زمني واقعي للميزانية ؛

(ج) مساعدة البلدان النامية على تحسين عمليات وأدوات مراقبة الميزانية ، ولاسيما مراقبة النفقات المتكررة العامة وعلى التكيف مع التغير والتقلب ، وحوسبة عمليات مختارة من عمليات الميزانية ؛

(د) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحسين مختلف جوانب ادارة الضرائب .

(ب) مسار عمل الأمانة العامة

٢١-٣٥ في مجال صياغة وتنفيذ الميزانيات ، ستضطلع الأمانة العامة بدراسات تركز على تحديد مسائل وعناصر بعينها لبحثها بصورة ضافية وتفصيلية ، بغية اعداد مبادئ توجيهية لتحسين وتطوير مواد التدريب .

٢١-٣٦ وفي مجال الاصلاحات الضريبية وادارة الضرائب ، سيجري الاضطلاع بدراسات عملية في بلدان نامية مختارة فيما يتعلق بالاحتياجات الماسة ، وسيجري تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية لاختبار نتائج البحث ووضع مبادئ توجيهية لتحسين وتشجيع التعاون فيما بين البلدان كما سيجري وضع برامج تدريبية .

٢١-٣٧ وفي مجال ضوابط الميزانية ، ستجرى بحوث في بلدان مختارة تتعلق بالنهج والتقنيات المستخدمة في مراقبة النفقات العامة ، تتلوها حلقات دراسية وحلقات عمل سيجري فيها نشر النتائج التي سيخلص اليها البحث .

٢١-٣٨ وأخيرا ، سيجري الاضطلاع بأنشطة للتعاون التقني ، بما في ذلك توفير الخدمات الاستشارية والتدريب وتنفيذ مشاريع ميدانية .

البرنامج الفرعي ٥ - تحسين الادارة المالية للقطاع العام

(أ) الأهداف

٢١-٣٩ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/١٩٨٥ ، الفقرة ٦ (د) و ٩٢/١٩٨٧ ؛ ومن مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٨٩ الفقرة (ز) '١' .

٣١-٤٠ والادارة المالية في بلدان نامية كثيرة تعاني من عدم كفاية النظم والعمليات ومن الافتقار الى الموظفين المدربين . فنظم المحاسبة ومراجعة الحسابات في البلدان النامية ليست متطورة بالدرجة التي تجعلها كفيلة بالنهوض بالعبء المتزايد للانشطة الحكومية وتعقدها . وبالمثل ، فإن تمويل وادارة قطاع ضخم من المؤسسات العامة وضع عبئا ماليا وإداريا متزايدا على كاهل حكومات البلدان النامية . ولابد من إدخال إصلاحات وتحسينات كبيرة في هذه المجالات الرئيسية لتوفير أساس مستديم للادارة المالية الجيدة في البلدان النامية .

٣١-٤١ والاهداف المحددة لهذا البرنامج الفرعي هي التشجيع على اجراء تحسينات فيما يلي :

(أ) النظم الحكومية للمحاسبة ومراجعة الحسابات ؛

(ب) أداء المؤسسات العامة ؛

(ج) الادارة المالية الحكومية في بلدان مختارة من أقل البلدان نموا .

(ب) <u>مسار عمل الامانة العامة</u>

٣١-٤٢ سيجري الاضطلاع ببحوث تنفيذية وتدريب متابعة في المجالات التالية :

(أ) في مجال الادارة المالية العامة ، فيما يتعلق بوضع برامج عمل شاملة لبلدان مختارة من أقل البلدان نموا على أساس تجريبي ؛

(ب) في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات ، فيما يتعلق بالنظم المحوسبة للمحاسبة ومراجعة الحسابات ؛

(ج) في مجال المؤسسات العامة ، فيما يتعلق بالنظام المركزي لرصد المؤسسات العامة وبتدابير ادخال تحسينات على الاداء ووضع مبادئ توجيهية لترشيد قطاع المؤسسات العامة ؛ وسيجري أيضا الاضطلاع بأنشطة للتعاون التقني ، بما في ذلك توفير الخدمات الاستشارية والتدريب وتنفيذ مشاريع ميدانية .

- - - - -